مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأربعاء 09 أغسطس 2023

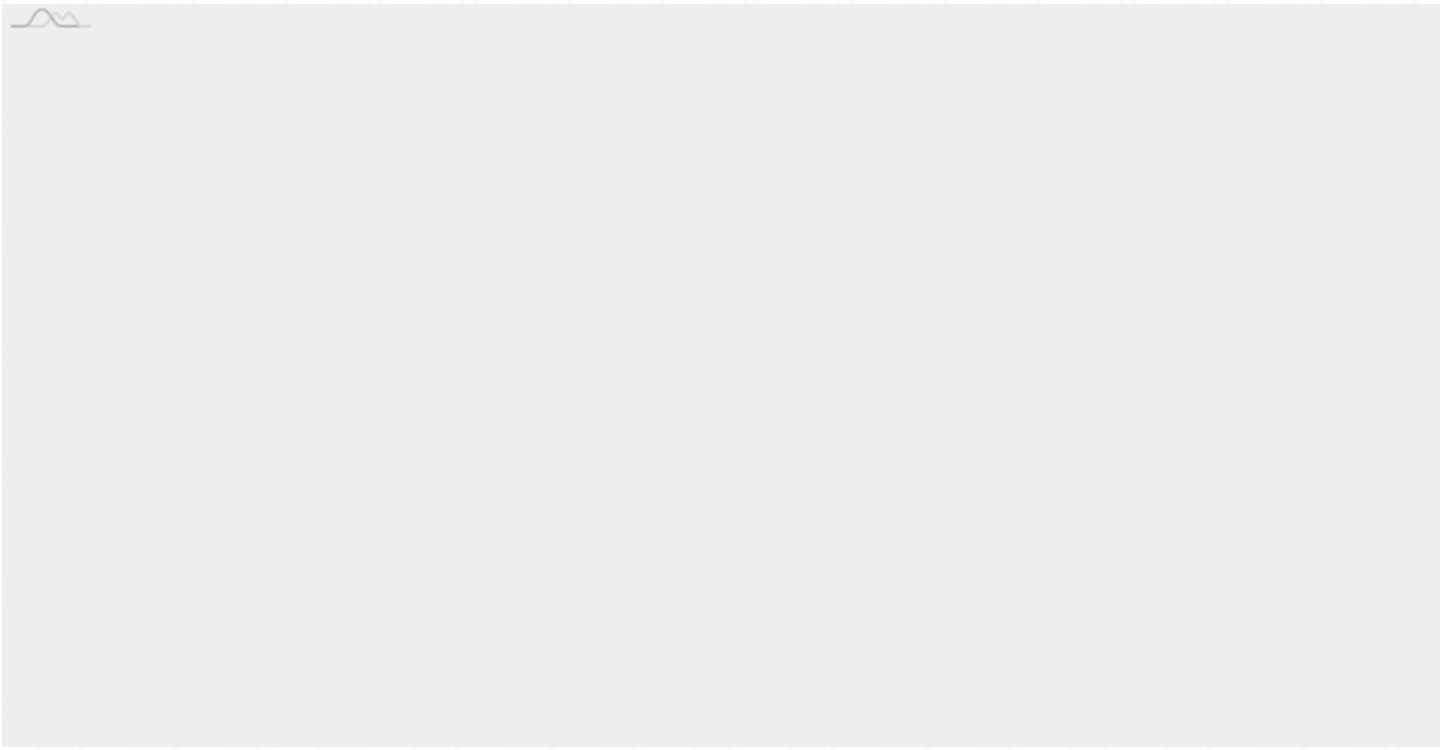

منظمة فير سكوير: أكثر من مائة برلماني بريطاني يكتبون إلى وزارة الخارجية بشأن قضية علاء عبد الفتاح

(سياسية . منظمة العفو الدولية)

طالب أكثر من مائة نائب برلماني وعضو من مجلس اللوردات وزير الخارجية البريطاني في رسالة بتبني مقاربة جديدة مع مصر بشأن قضية الناشط علاء عبد الفتاح، ودعوا الخارجية لقيادة بيان مشترك بشأن هذه القضية في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وكذلك تحديث نصائح السفر للمواطنين البريطانيين بشأن السفر إلى مصر لتحذيرهم من أن الجنسية البريطانية لن تحميهم من الاعتقال أو الاستجواب، وذلك حسبما كشفته منظمة فير سكوير لحقوق الإنسان.

قالت منظمة فير سكوير لحقوق الإنسان إن أكثر من 100 نائب وعضو من مجلس اللوردات قدموا رسالة موقعة اليوم إلى وزير خارجية المملكة المتحدة، جيمس كليفرلي، للحث على تبني مقاربات جديدة بشأن قضية الكاتب البريطاني المصري المؤيد للديمقراطية علاء عبد الفتاح.

ودعا البرلمانيون في رسالتهم الحكومة إلى اتخاذ إجراءين معينين تحت إشراف وزير الخارجية مباشرة: الأول أن تقود المملكة المتحدة بيانًا مشتركًا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛ والثاني أن تُحدِّث نصائح السفر للزوار البريطانيين إلى مصر.

لقد مر الآن 18 شهرًا على منع السفارة البريطانية في القاهرة من زيارة المواطن البريطاني المحتجز.

وأشارت المنظمة البريطانية إلى أن المواطن علاء عبد الفتاح يقبع الآن في سجن مصري. في فبراير من هذا العام، قدمت منظمة فير سكوير وعائلة علاء عبد الفتاح أدلة مكتوبة إلى لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان، تحث الحكومة على «إنهاء اعتمادها الوحيد على استراتيجية الضغط رفيع المستوى» بشأن تلك القضية.

وجاء في رسالة النواب لوزير الخارجية أنهم يعبرون عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم في قضية علاء عبد الفتاح، بعد ستة أشهر من اجتماع رئيس الوزراء مع الرئيس السيسي في شرم الشيخ. نتيجة لذلك، يطالب النواب من وزير الخارجية تولي زمام المبادرة في بيان مشترك بشأن مصر في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وتحديث نصائح السفر البريطانية للبلاد.

وأشار النواب للظروف الصعبة التي يقبع فيها علاء في السجن وعدم تلقيه أي زيارة من القنصلية البريطانية على الرغم من الالتزامات المتكررة لعائلة علاء من الوزراء والمسؤولين البريطانيين بأنهم يفعلون كل ما في وسعهم.

ولفتت الرسالة لعدم تحقيق نتائج تُذكر من الضغط غير المعلن على الحكومة المصرية، حتى على أعلى المستويات. وهذا يتطلب مقاربات جديدة تعتمد على نقاط القوة البريطانية التقليدية للدبلوماسية الدولية. ويمثل مجلس حقوق الإنسان فرصة رئيسة للمملكة المتحدة لقيادة بيان مشترك.

وأضافت الرسالة أن القيادة البريطانية ضرورية وحاسمة. وبصفتها عضوًا مؤسسًا في مجلس حقوق الإنسان، الذي تعهد عند انتخابه «بمواصلة محاسبة جميع المسؤولين عن أسوأ الانتهاكات والتجاوزات»، فإن المملكة المتحدة لديها

الأصول والمصداقية لتقديم بيان مشترك مدعوم جيدًا. ولا يساورنا شك في أن شركاءكم وحلفائكم في المجلس وخارجه سيكونون على استعداد لدعم هذه الجهود الهامة.

كما حث النواب وزير الخارجية، على سبيل الأولوية، على تحديث نصيحة السفر الخاصة بالسفر لمصر لتتماشى مع نصائح السفر الأمريكية بشأن وضع المواطنين المحتجزين في مصر. وتحذر الحكومة الأمريكية من أن «الجنسية الأمريكية لا توفر الحماية من الاحتجاز أو الاعتقال من السلطات المصرية، وقد يتعرض الأفراد المحتجزون لاستجوابات واحتجاز مطول». كما تنص على أن «السلطات المصرية لا تخطر السفارة الأمريكية تلقائيًا عند احتجاز مزدوج الجنسية، أو تقدم معلومات عن جريمته المزعومة».

وأعرب النواب عن قلقهم الشديد من أن المواطنين البريطانيين ليس لديهم نصيحة واضحة للاعتماد عليها في هذه المسألة، وهو أمر حيوي لأمنهم الشخصي. وحقيقة أن المملكة المتحدة قد مُنعت من الوصول القنصلي إلى علاء عبد الفتاح تشير إلى أن وضع مزدوجي الجنسية البريطانية مشابه أو أسوأ من وضع الأمريكيين.

مودرن ديبلوماسي: هل النفوذ الأمريكي يتضاءل في مِرجل سياسات الشرق الأوسط ؟

(ترجمات . مودرن دبلوماسي)

استعرض الدكتور أرشاد خان في مقال نشره موقع مودن ديبلوماسي ما وصفه بتضاؤل النفوذ الأمريكي في مِرجل الشرق الأوسط لحساب دول قوية أخرى مثل الصين وروسيا.

وبحسب الكاتب، فعندما استأنفت إيران والمملكة العربية السعودية العلاقات الدبلوماسية في مارس بعد سبع سنوات، لم يكن الوسيط القوي الولايات المتحدة، بل الصين. ويبدو أن تراجع نفوذ الولايات المتحدة قد أيقظ الرئيس الأمريكي الذي كان يمشي أثناء نومه خلال فترة ولايته. المقبل.

وأشار الكاتب إلى أن الاتفاق جاء نتيجة محادثات مكثفة في الصين وصدر البيان بالاشتراك بين إيران والسعودية والصين المضيفة، لافتًا إلى أن الرئيس الأمريكي، الذي يشعر بالدوار بعض الشيء وكأنه استيقظ لتوه من سبات عميق، كان الأمريكي يندفع بشدة لتأكيد نفوذ بلاده.

خطة السلام

وأشار الكاتب إلى إطلاق خطة كبرى جديدة للسلام في الشرق الأوسط على الرغم من صعوبة تذكر عدد المبادرات التي أُطلقت في نصف القرن الماضي. في مقابل قبولها لإسرائيل، سيكون لدى المملكة العربية السعودية اتفاقية أمنية متبادلة مع الولايات المتحدة، لكنها ستكون مطالبة بتقليص حجم علاقتها مع الصين. كما ستقدم تلك الخطة حزمة معونة سخية للفلسطينيين في الضفة الغربية.

من جانبها، سيتعين على إسرائيل الالتزام مرة أخرى بحل الدولتين، وبالتالي وقف توسيع المستوطنات اليهودية في المناطق الفلسطينية. وفي المقابل، سيتعين على السلطة الفلسطينية دعم اتفاقية السلام بين إسرائيل

والسعودية. وكل هذا أمر صعب لإسرائيل، مع الأخذ في الاعتبار أن الأحزاب الدينية المتشددة مثل شاس والصهيونية الدينية هي جزء من حكومة نتنياهو الائتلافية الهشة. وكثيرا ما يهاجم هؤلاء المستوطنون الفلسطينيين، دون عواقب، إنما يشجعونهم على الرغم من الشرعية المشكوك فيها في القانون الدولي لمستوطناتهم.

كل هذا يقلل من النجاح المحتمل لخطة سلام كبيرة في الشرق الأوسط إلى وضع شبه صفري. ولا شك أن الصين المندهشة تنظر إلى جو بايدن حسن النية، الذي فشل بطريقة ما في المتابعة.

تعقيد إضافي

وأضاف الكاتب أن الصفقة السعودية الإيرانية هي تعقيد إضافي بطبيعة الحال، ومن وجهة النظر الأمريكية تضفي مزيدًا من الإلحاح على الوضع. وقد عانت مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة خاصة مع الفلسطينيين بسبب ميلها الواضح أو المستتر اعتمادًا على سياسة واشنطون والحزب الحاكم.

وفي حين أن دعمها لإسرائيل نادرًا ما يُفتقد، إلا أن الأمر يتطلب اثنين لأداء رقصة التانغو كما يقول المثل، وفي هذه الحالة ستكون مفاوضات رباعية - إسرائيل والمملكة العربية السعودية والفلسطينيون والولايات المتحدة. وأصبح الزعيم الفلسطيني المخضرم محمود عباس مسنًا ينتظر تسوية، إذ يبلغ الآن 87 عامًا وهو رئيس منذ 2005.

ونوّه الكاتب إلى أن حماس هي حزب منافس لفتح التي يتزعمها عباس وتعتبر أكثر تشددا. وكان آخر اشتباك بين حماس وإسرائيل في مايو 2021، عندما قتل حوالي 200 شخص. وتحكم غزة منذ عام 2007 بينما تحكم فتح الضفة الغربية وعاصمتها الإدارية رام االله. وتبعد حوالي 10 كيلومترات شمال القدس.

وقطعت العلاقات بين حماس والسعودية عام 2007. هناك علامات على التحسن هذا العام، فقد زارت قيادة حماس، بما في ذلك إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي، المملكة العربية السعودية في أبريل.

ويرى الكاتب في ختام تقريره أنه وفي عش دبابير سياسي من هذا القبيل، يخطو الرئيس الأمريكي بخطة كبرى، فهل هناك أي فرصة للنجاح؟ يجب أن يؤمن بايدن بذلك على الرغم من أن معظم المراقبين لا يتفقون معه. لكن أشياء غريبة تحدث.

ميدل إيست أي: مصر تقطع إمدادات الكهرباء عن الفقراء وليس الأغنياء، وفق تقرير حقوقي

(اقتصاد . ميدل إيست آي)

تُبقي حكومة السيسي الأنوار مضاءة في المدن الغنية، بينما تسعى إلى تقليص الاستهلاك في المناطق الريفية الفقيرة، وفق ما يخلص تقرير لموقع ميدل إيست أي.

اهتم موقع ميدل إيست أي بما جاء في تقرير لهيومن رايتس ووتش والذي تناول قطع الحكومة المصرية للتيار الكهربائي في مصر وكيف ينتهك حقوق المواطنين، خاصة الفقراء.

وقالت هيومن رايتس ووتش يوم الثلاثاء إن الحكومة المصرية تحد من إمدادات الكهرباء لبعض أفقر المناطق في البلاد في الوقت الذي تسعى فيه لمعالجة نقص الطاقة على مستوى البلاد، وفقًا للموقع.

وسط ارتفاع درجات الحرارة في الصيف بين 40 و 50 درجة مئوية، يستمر انقطاع التيار الكهربائي لمدة ست ساعات تقريبًا في بعض المناطق، حيث يجد الكثيرون صعوبة في أداء أعمالهم.

تفاوت في قطع الكهرباء

ولفت الموقع البريطاني إلى أن هيومن رايتس ووتش ومقرها الولايات المتحدة حذرت من أن السلطات المصرية تفرض قطعًا أطول للكهرباء في المناطق الريفية من البلاد من أجل الحفاظ على تشغيل الطاقة لفترة أطول في المدن الكبرى.

في منطقة القاهرة الكبرى، تُقطع الكهرباء لمدة أربع ساعات في اليوم. في صعيد مصر ومنطقة الدلتا تُقطع الكهرباء لمدة خمس ساعات في اليوم.

وفي الأجزاء الغنية من محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية، موطن عائلات عسكرية وشخصيات قوية، لم تُقطع الكهرباء على الإطلاق، وفقًا لمنفذ محلي.

وكذلك تُعفى المناطق السياحية والساحلية من هذه الإجراءات بسبب الإيرادات التي تدرها، وفقًا للحكومة.

قال آدم كوجل، نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «لطالما طالبت الحكومة المصرية المصريين بالتضحية بحقوقهم المدنية والسياسية مقابل الازدهار الاقتصادي».

وقال «لكن انقطاع الكهرباء يقلص بشدة قدرة الناس على الحصول على حقوقهم، بما فيها الحق في الغذاء، والماء، والرعاية الصحية».

الأخطاء البشرية

وأشار الموقع إلى أن الحكومة المصرية قطعت الكهرباء عن مصابيح الشوارع وكذلك الخدمات الأخرى بعد انقطاع شديد للتيار الكهربائي في يونيو.

في 27 يوليو، أعلنت القاهرة عن خطط لمزيد من الإجراءات لترشيد استهلاك الكهرباء حتى سبتمبر على الأقل. ومن بين الإجراءات المعلنة أن بعض الموظفين في الوظائف الإدارية العامة سيعملون من المنزل يومًا واحدًا على الأقل في الأسبوع.

وفي حين تذكر الحكومة أن المستشفيات مستثناة من الانقطاعات، كانت هناك تقارير عن انقطاع التيار الكهربائي حتى في مرافق الرعاية الصحية العامة.

وعندما سئل المتحدث باسم الحكومة نادر سعد عن سبب استمرار الانقطاعات في القرى لفترة أطول من المدن، قال «ربما نسي الشخص المسؤول عن قطع الكهرباء إعادتها».

وأضاف سعد أن «الأخطاء البشرية تحدث في كل مكان»، مشيرًا إلى أنه لا توجد خطة حكومية للحد من الكهرباء في بعض المناطق لفترة أطول من غيرها.

ألقت حكومة عبد الفتاح السيسي باللوم على الطلب المتزايد في البلاد في نقص الطاقة، رغم أن الكثيرين يشكون في أن هذه هي الصورة الكاملة للمشكلة.

بينما أصبحت مصر على مدى العقد الماضي مصدرًا للغاز، فقد استهلكت حوالي 87 في المائة من الغاز الذي أنتجته في عام 2021.

في بعض السنوات، تجاوز الطلب العرض المحلي. في عام 2022، وضعت الحكومة خططًا لتقنين الكهرباء من أجل تصدير المزيد من الغاز ودعم الوضع المالي السيئ في مصر.

إلقاء اللوم على موجة الحر

وفقًا للمسؤولين في البلاد، فإن انقطاع التيار الكهربائي ناتج عن تعرض شبكة الطاقة لضغوط بسبب موجة الحر التي يغذيها تغير المناخ، والتي خلقت طلبًا كبيرًا على الكهرباء لتشغيل المراوح والمكيفات، بحسب الموقع.

وقالت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، الأحد، إنه بينما وصل استهلاك الكهرباء إلى مستويات قياسية، فإنه لم يتجاوز طاقة الإمداد في البلاد.

في 17 يوليو، وصلت إمدادات الكهرباء إلى 34650 ميغاواط، وهو أعلى حمل له على الإطلاق. وتبلغ القدرة المتاحة 44900 ميغاواط ، مع قدرة احتياطية 9800 ميغاواط.

خطة سرية

ولفت الموقع إلى أن الحكومة المصرية بدأت خطة سرية لخفض استهلاك الطاقة في البلاد في الشهر الماضي، وفقًا لصحيفة الشروق المصرية.

وتهدف هذه الخطط جزئيًا إلى إجبار المواطنين العاديين على ترشيد استهلاكهم للكهرباء حتى تتمكن الحكومة من تصدير المزيد من الطاقة، وفقًا لمصدر حكومي مطلع على المسألة تحدث إلى الشروق.

وفي المجمل، تتطلع الحكومة إلى خفض استهلاك الطاقة بنسبة 25 في المائة.

قال محمد يونس، باحث الطاقة المقيم في مصر، لموقع ميدل إيست أي الشهر الماضي إن الإحباط من تعامل الحكومة مع أزمة الطاقة يتسبب في استياء واسع النطاق.

وقال يونس: «الناس غاضبون، حتى الشخصيات العامة التي كانت محايدة بشأن الحكومة بدأت تنتقد انقطاع التيار الكهربائي».

كما عبّر مستخدمو الانترنت عن غضبهم ، حيث هاجم عشرات الأشخاص قطع الكهرباء وناقشوا الطرق المختلفة التي تأثرت بها حياتهم اليومية.

يستخدم الكثيرون عددًا من الوسوم المختلفة للتحدث عن الموضوع على وسائل التواصل الاجتماعي، ودعوا

السيسي أيضًا إلى إيجاد حل لانقطاع التيار الكهربائي لفترة طويلة.

جيروزاليم بوست: إطلاق سراح باتريك زكي هل هو انتصار أم ستار دخان لحقوق الإنسان في مصر ؟

(سياسية . جيروزاليم بوست)

يناقش المراقبون ما إذا كان عفو مصر عن باحث محتجز يعني إصلاحًا حقيقيًا أم أنه مجرد محاولة لاسترضاء النقاد الدوليين.

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست تقريرًا كتبته هانا ليفين في الأساس لموقع ميديا لاين حاولت فيه الإجابة على التساؤل المطروح حول نوايا مصر من الإفراج عن الباحث الحقوقي باتريك زكي: هل هو إصلاح حقيقي أم مجرد خطوة لتخفيف الانتقادات الدولية؟

تقول الكاتبة إن منظمات مختلفة تدق ناقوس الخطر بشأن أزمة حقوق الإنسان في مصر مع انتهاء ملحمة باحث حقوقي محتجز، مشيرة إلى أن مصر أصدرت عفوًا رئاسيًاعن الباحث باتريك زكي الشهر الماضي بعد قرابة عامين في الحجز الوقائي لاتهامة بجرائم «نشر أخبار كاذبة» و «التحريض على الاحتجاج».

انتهاكات جسيمة

وتنقل الكاتبة عن شيريدان كول، منسقة المناصرة في مشروع ديمقراطية الشرق الأوسط، قولها: «قضية باتريك هي رمز لعدد كبير من الانتهاكات الحقوقية الجسيمة التي لا يزال النظام المصري يمارسها على نطاق واسع حقًا. ويتضمن ذلك قيودًا قمعية على أنشطة الجهات والمنظمات المستقلة في المجتمع المدني، ونقصًا شبه مطلق للحرية الأكاديمية وحرية التعبير، واستهداف ومقاضاة النشطاء والمدافعين عن الحقوق من خلال قضاء تابع للنظام، والمشقة المستمرة التي تواجهها طوائف الأقليات».

وكان زكي، طالب دراسات عليا قبطي مصري يدرس في جامعة بولونيا بإيطاليا، قد سافر إلى مصر في فبراير 2020. ولدى وصوله المطار، ألقت السلطات المصرية القبض عليه لكتابته مقالًا في عام 2019 ينتقد معاملة مصر للأقلية القبطية.

وتلفت الكاتبة إلى أن المسيحيين الأقباط يشكلون حوالي 10٪ من سكان مصر، مشيرة إلى أن التمييز ضد الأقباط في مصر موثق جيدًا من الأمم المتحدة وكذلك من منظمات حقوقية عدة.

وبعد أن أمضى 22 شهرًا في الحبس الاحتياطي، حُكم على زكي بالسجن ثلاث سنوات. وفي اليوم التالي للحكم عليه، أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عفوًا عنه. وعاد إلى إيطاليا فور إطلاق سراحه.

تدهور مطرد ووحشي

وقال كلاوديو فرانكافيلا، حقوقي بارز في هيومن رايتس ووتش، إن اعتقال زكي كان جزءًا من «النمط الأوسع

للقمع في مصر، والذي يهدف أساسًا إلى تصنيف كل من يُعتبر على صلة بجماعة الإخوان المسلمين، أو ناقدًا بأي شكل من الأشكال للحكومة، باعتباره ارهابيًا وتهديدًا للأمن القومي لمصر».

وقال فرانكافيلا: «ما يجري في مصر منذ الانقلاب، منذ تولي السيسي السلطة، يمثل تدهورًا مطردًا ووحشيًا في وضع حقوق الإنسان في البلاد».

منذ وصول السيسي إلى السلطة في 2014، اعتقلت السلطات أكثر من 60 ألف من السجناء السياسيين، وفقًا لجماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية. ويمكن احتجاز هؤلاء السجناء رهن المحاكمة لمدة تصل إلى سنتين ويتعرضون للتعذيب البدني والنفسي.

وقالت كول: «هؤلاء أفراد محتجزون لممارستهم حرية التعبير، وحرية التجمع، وأشياء أساسية حقًا، وما كان عليهم أبدًا قضاء يوم من حياتهم خلف القضبان».

نفت الحكومة المصرية مزاعم التعذيب المنهجي. في الأسبوع الماضي فقط، شبهت مشيرة خطاب، التي تشغل منصب رئيسة مؤسسة حقوق الإنسان شبه الحكومية في مصر، مجمع سجون مصري بفندق خمس نجوم.

ثقب أسود

وأضافت كول أن جهود مصر المزعومة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك لجنة العفو الرئاسية، يجب أن تُقر الولايات المتحدة والحكومات الأخرى أنها «واجهة لتبييض انتهاكات النظام لحقوق الإنسان على المسرح الدولي».

ولفتت الكاتبة إلى أن اعتقال زكي أثار دعوة دولية واسعة النطاق للإفراج عنه، خاصة من الحكومتين الإيطالية والأمريكية. وتوترت العلاقات بين مصر وإيطاليا منذ تعذيب وقتل طالب الدكتوراه الإيطالي جوليو ريجيني عام 2016 في مصر. ونفى مسؤولون مصريون أن تكون البلاد قد لعبت أي دور في وفاة ريجيني.

ووصف فرانكافيلا مصر بأنها «ثقب أسود لحقوق الإنسان» ووصف رد المجتمع الدولي على انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة في مصر بأنه «يستحق اللوم».

وقال فرانكافيلا: «إنها حقًا حالة نفاق من الشركاء الغربيين لمصر، الذين اتخذوا نهجًا قصير النظر للغاية للاستقرار على حساب حياة وحريات الكثير من الناس في مصر»، مضيفًا أن هذا «شجع النظام وسمح له بالازدهار».

الضغط الدولي

من ناحية أخرى، قالت كول إن عفو زكي يشير إلى أن الضغط الدولي قد ينجح في تغيير معاملة مصر للمعتقلين وكذلك نهجها تجاه حقوق الإنسان بشكل عام.

وقالت إن «سرعة الإفراج عن زكي تظهر فعالية هذا النوع من الضغط المستمر والموجه والمنسق على الحكومة المصرية بشأن حقوق الإنسان من حانب الحكومات الشريكة ومنظمات المجتمع المدني»، مضيفة أنها تعتقد «أن حالة زكي تذكير مهم بأن هذا النوع من المناصرة العنيدة يمكن أن يؤدي إلى نتائج ويؤثر على القمع المستمر في البلاد»، حسب ما تختم الكاتبة.

واشنطون ريبورت: حان الوقت لإنهاء المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل ومصر

(سياسية . واشنطون ريبورت أون ميدل إيست)

نشر مركز واشنطون ريبورت أون ميدل إيست مقالا للكاتب والتر هيكسون يدعو فيه واشنطون لإنهاء المساعدات العسكرية لكل من مصر وإسرائيل.

يشير الكاتب في مستهل مقاله إلى عبثية المساعدات العسكرية لإسرائيل، وهي دولة صغيرة يبلغ عدد سكانها تسعة ملايين نسمة، وهي بالفعل القوة العسكرية في الشرق الأوسط، وتتلقى 3.8 مليار دولار من المساعدات العسكرية كل عام من الولايات المتحدة، وتلقت في المجمل أكثر من أي دولة أخرى في العالم - أكثر من 150 مليار دولار، منذ تأسيسها في عام 1948. وباعتبارها المرتبة 26 من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، قبل المملكة المتحدة ونيوزيلندا وفرنسا واليابان، فإن إسرائيل أكثر من قادرة على شراء أسلحتها الخاصة. وتفرض الولايات المتحدة شروطا على الدول الأخرى التي تتلقى أسلحة، لكن إسرائيل تحصل على شيك على بياض ويمكنها استخدام أموال الضرائب الأمريكية على صناعة الأسلحة المحلية الخاصة بها.

ثم ينتقل الكاتب إلى مصر، والتي يقول إنها الدولة التي تحتل المرتبة الثانية في المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية – مصر، لافتا إلى أن مشاكل مصر داخلية في المقام الأول هذه الأيام، فلماذا تحتاج إلى سخاء أمريكي، يصل إلى حوالي 1.3 مليار دولار سنويا لمواصلة بناء جيشها؟ والجواب هو أنها لا تحتاج تلك المساعدات المعسكرية.

كان الهدف الأصلي للمساعدات العسكرية الأمريكية السنوية الضخمة هو ضمان التزام مصر بالسلام الذي وقعته مع إسرائيل في أعقاب اتفاقيات كامب ديفيد لعام 1978. واليوم، لا تشكل مصر أي تهديد لإسرائيل، بل إنها تعزز الحصار اللاإنساني المفروض على غزة بينما تتدخل بصورة دورية لرعاية وقف إطلاق النار بعد أن تُطلق إسرائيل العنان لقوتها العسكرية المعززة من الولايات المتحدة على القطاع الأعزل.

ادعاءات مشكوك فيها

ويلفت الكاتب أن واشنطون تدعي أن مبيعات الأسلحة الأمريكية لمصر تخدم «المصلحة الوطنية». ومع ذلك، فإن المصطلح والادعاء مشكوك فيهما، إذ لا يوجد غموض أو نقاش حول من تخدم مصالحه بلا منازع المساعدة العسكرية: ستكون هذه هي صناعة تصنيع الأسلحة الأمريكية - «المجمع الصناعي العسكري» الموقر.

وكما تشير خدمة أبحاث الكونغرس، «تمول جميع المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر شراء أنظمة وخدمات الأسلحة من مقاولي الدفاع الأمريكيين». وبالتالي فإن المساعدة العسكرية الأمريكية تشكل حجر الأساس لسياسة رفاهية الشركات الضخمة التي تنظم فيها حكومة الولايات المتحدة جني الأرباح (إن لم يكن التخصيص) من جانب صناعات تصنيع الأسلحة الخاصة.

وأضاف الكاتب أن المساعدات العسكرية الأمريكية مكنت مصر من شراء أنظمة دفاعية أمريكية رئيسة، بما في ذلك الطائرات المقاتلة أف 16 ودبابة القتال أم 1 أيه 1 أبرامز وكلاهما وفر أرباحا مضمونة برعاية الدولة لشركة جنرال

دايناميك وطائرة هليكوبتر هجومية من طراز أيه أتش 64 أباتشي، والتي فعلت الشيء نفسه لشركة بوينج. وهذه أنظمة أسلحة لا تزال تبحث عن مهمة، ولا تفعل شيئًا لمعالجة المشاكل الاقتصادية الحادة في مصر، والتي تشمل انتشار الفقر والتضخم والمديونية للدائنين الأجانب.

السجل المروع لحقوق الإنسان

وأضاف الكاتب أن واشنطون تقدم بعض المساعدة الاقتصادية وبذلت جهودًا دورية وفاترة لربط المساعدات العسكرية بالتزام مصري بتعزيز الديمقراطية أو كبح سجل الديكتاتورية الفظيع والمتفاقم في مجال حقوق الإنسان. وفي عهد الرئيس العسكري عبد الفتاح السيسي، هناك القليل من حرية التعبير ولكن هناك الكثير من الاعتقالات التعسفية والسجناء السياسيين والتعذيب والاختفاء القسري والإعدام والتمييز الديني والجنساني - السلسلة المعتادة من الانتهاكات التي نادرًا ما أعاقت التمويل الأمريكي للأنظمة السيئة السمعة باسم مصلحة الأمن القومي.

وأكد الكاتب أن مصر، بطبيعة الحال، دولة مهمة. مع أكثر من 104 مليون شخص، فهي أكبر دولة ناطقة بالعربية وقائدة للعالم العربي منذ فترة طويلة. القاهرة عاصمة تاريخية وجذابة. وتسيطر مصر على قناة السويس، التي تربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، ولطالما كانت شريانًا مهمًا للتجارة، بما في ذلك عبور النفط.

تتلقى الولايات المتحدة القليل من الولاء من السيسي وجنرالاته مقابل المساعدة العسكرية. للنظام علاقات وثيقة بما في ذلك شراء الأسلحة ومشاريع التنمية مع روسيا. وحتى أنها اشترت في الماضي أسلحة من كوريا الشمالية. ويحارب السيسي التمرد في شبه جزيرة سيناء، شرق قناة السويس، على الأرجح بأسلحة أمريكية. وكلفت حرب مصر ضد الإرهاب ما لا يقل عن 33 مليون دولار شهريًا منذ انتفاضة 2011 التي أنهت حكم الرئيس حسني مبارك الذي دام 29 عامًا. باختصار، ليس من الواضح أن «المصلحة الوطنية» و «الأمن القومي» للولايات المتحدة يتعززان حقًا من خلال مبيعات الأسلحة للنظام المستبد في القاهرة.

أوجه التشابه مع إيران

ونوّه الكاتب إلى أن الرئيس الأسبق باراك أوباما، وبعد بعض التردد الأولي، دعمت الولايات المتحدة نظام السيسي منذ أن أطاحت بالحكومة المصرية الشرعية المنتخبة في انقلاب عام 2013. ويتراكم الغضب تحت السطح في مصر ولا شك أنه مصدر تجنيد للإسلاميين المتطرفين.

في عام 1953، ساعدت واشنطون في إثارة انقلاب غير ديمقراطي في إيران واستمرت في تسليح ودعم نظام قمعي لمدة 26 عامًا، وهو ما تمخض عن الإطاحة بالشاه، وأسلمة الجمهورية، والعداء المستمر مع الولايات المتحدة منذ ذلك الحين.

وتساءل الكاتب: هل سيؤدي دعم الولايات المتحدة للنظام المصري القمعي إلى رد فعل عنيف مماثل؟ إذا كان الأمر كذلك، فمن الواضح أن واشنطون ساعتها لن تكون قد خدمت «المصلحة الوطنية».

فورين بوليسي: كيف دمر السيسي مصر

(ترجمات . فورين بوليسي)

تحت عنوان «كيف دمر السيسي مصر، استعرض الباحث الأمريكي ستيفن كوك في مقال نشرته مجلة فورين بوليسي ما آلت إليه الأوضاع في مصر بعد عقد من الانقلاب على الحكومة المنتخبة وكيف تبخرت وعوده للمصريين.

في مستهل مقاله يعود الكاتب بالذاكرة إلى معظم صيف 2013، عندما كانت مصر في قبضة ما يمكن وصفه بـ «هوس السيسي»، لافتًا إلى أن الأغاني ومقاطع الفيديو الموسيقية والقصائد وحتى البيجاما والساندوتشات كانت جميعها تحتفي بعبد الفتاح السيسي، الضابط العسكري الذي أطاح للتو بالرئيس محمد مرسي.

وأشار الكاتب إلى أن السيسي أشرف على اقتصاد يشهد تدهورًا سريعًا منذ وصوله إلى السلطة في 2013 بعد انقلاب عسكري.

تواجه مصر مستويات ديون معوقة على نحو متزايد، ومن المتوقع أن يصل إجمالي الديون إلى ما يقرب من 93٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 ويصل الدين الدولي إلى 163 مليار دولار، وفقًا للكاتب.

ويقترب التضخم من 37% وفقد الجنيه المصري قيمة كبيرة، إذ وصل سعر الدولار إلى 30 جنيها مصريا مقابل نحو سبعة جنيهات عندما تولى السيسي منصبه.

ويلفت الكاتب إلى أن السيسي شرع في سلسلة من المشاريع الضخمة ذات التكلفة العالية مثل العاصمة الإدارية الجديدة في الصحراء ومحطة طاقة نووية غير ضرورية، بتكلفة تزيد عن 45 مليار دولار حتى الآن. ويجادل النقاد بأن هذه المشاريع لها قيمة اقتصادية ضئيلة ولكنها كانت ذات دوافع سياسية لإثبات ولادة مصر من جديد في عهد السيسي.

وكان المسؤولون يديرون الشؤون المالية لمصر من خلال عمليات الإنفاق التي تغذيها الديون ومحاولات إخفاء الظروف الاقتصادية غير المستقرة في البلاد، دون جدوى تذكر. كما باءت الحاجة إلى بيع أصول الدولة للحصول على التمويل بالفشل.

وأضاف الكاتب أن التدهور الاقتصادي في مصر أجبر عديدًا من المصريين على مغادرة البلاد بحثًا عن الفرص، حيث حاول أكثر من 6000 عبور البحر الخطير إلى إيطاليا حتى الآن في عام 2023.

وفي المجمل، يرى الكاتب أن سياسات الرئيس السيسي المتمثلة في الإنفاق المفرط على المشاريع الضخمة غير الاقتصادية وسوء الإدارة أدت إلى إغراق مصر في أزمة اقتصادية حادة، مع ارتفاع الديون.